جامعة الاسكندرية
كلية الحقوق
مركز الخدمات والبحوث القانونية

القطاع الخاص وتنمية الصادرات المصرية

الدكتور / محيى محمد مسعد محمود
رئيس محكمة
المنتدب لتدريس الدراسات القانونية والمالية العامة
بمعهد الاقتصاد العام - كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

المؤتمر القومي العربى التجاري الصناعي السنوي الاول
«الطريق الي تنمية الصادرات ... والتسويق الدولي العربي - الافريقي»

فندق فلسطين الاسكندرية ٢٧ - ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦

(هذا البحث فاز بجائزة المؤتمر)

اهداءات ١٩٩٨
د. محي محمد مسعد محمود
جامعة الاسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات البحث

مقدمه

تعتبر تنمية الصادرات قضية مصيرية ، فعدم اعطاء قضية التصدير وزنها الحقيقى انما يعنى استمرار تفاقم عجز الميزان التجارى وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد اعبائها وبالتالى ضعف القدرة على الاستيراد وتعثر جهود التنمية . فضلا عن ان تشجيع الصادرات السلعية يؤدى الى وجود مصادر اساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفيرالاحتياجات من النقد الاجنبى بشكل منظم ، خاصة وأن المصادر الأخرى (صادرات البترول – تحويلات المصريين العاملين فى الخارج – ايرادات قناة السويس – السياحة) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية ولذلك بدأت السلطات المصرية فى الفترة الأخيرة فى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات .

وقد توصل الفكر الاقتصادى كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادى .

وأثبتت تجارب الدول النامية التى تبنت سياسة تشجيع الصادرات كاحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية انها تهيىء وسائل النمو الاقتصادى على نحو أسرع مما يتحقق فى ظل سياسة احلال الواردات .

ويشير ضعف اداء الاقتصاد المصرى بصفة عامة واداء الصادرات المصرية بصفة خاصة إلى ما انطوت عليه السياسات الاقتصادية المتبعة منذ بداية الستينات من هذا القرن . والجدير بالذكر ان الاثار الفعلية للقرارات الاقتصادية قد لا تظهر فى الحال ، بل لابد من وجود فجوات زمنية بين بداية تنفيذ القرار والآثار المتوقعة منه . فقرارات التأميم والتحول الاشتراكى ، وتدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى بشكل مبالغ فيه أدت إلى ضرورة تبنى هيكل للحماية يتجاوب مع متطلبات هذه السياسة ، وما أن انتصف عقد السبعينات حتى بدأت حالة الارتباك المالى كنتيجة فعلية للقرارات السابق اتخاذها مع بداية الستينات. ولم يشعر صانع السياسة بخطورة هذا الوضع نتيجة للزيادة التى حدثت فى موارد مصر الخارجية من البترول والسياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين فى الخارج بالاضافة إلى تدفق القروض والمعونات الخارجية على نطاق واسع .

ومع بداية الثمانينات تضاعف العجز الخارجى وزادت حالة الارتباك المالى مع تراكم الديون الخارجية، وتقلص موارد الصرف الاجنبى بشكل ملحوظ . وقد بات واضحا أن الموقف الحرج الذى انزلق فيه

الاقتصاد المصرى لا يمكن ان يتغير الا من خلال اعادة هيكلة هذا الاقتصاد بشكل يرفع من انتاجيته، ويزيل كافة التشوهات والاختلالات الموروثة فى اسواق السلع وعناصر الانتاج . ومن هنا كانت منظومة التحرير الاقتصادى لكافة القطاعات وتوسيع نطاق نشاط القطاع الخاص باعتباره احد المكونات الهامة للنشاط الاقتصادى فى أى مجتمع .

وتهدف هذه الورقة اختبار الفرضية الاساسية للبحث وهى «ان توسيع نطاق نشاط القطاع الخاص سوف يترتب عليه تحسنا فى مستوى اداء الصادرات المصرية وانخفاض العجز الخارجى» .

وهكذا تنقسم الدراسة الى ثلاثة فصول ، يتناول الفصل الاول سياسة تشجيع الصادرات والدراسات التجريبية ، ويستعرض الفصل الثانى التحرير الاقتصادى واتساع نطاق نشاط القطاع لخاص المصرى، ويتناول الفصل الثالث بعض معوقات التصدير التى تواجه القطاع الخاص وكيفية مواجهتها .

الفصل الاول

سياسة تشجيع الصادرات والدراسات التجريبية

تزايد الاهتمام بقضايا التنمية فيما بعد الحرب العالمية الثانية والبحث عن الاستراتيجية المثلى للاسراع بالنمو ، وظهر فى الفكر الاقتصادى اتجاه قوى يميل للاعتقاد بأن النظرية التقليدية للتجارة الدولية لا تناسب ظروف الدول النامية . فيؤكد Nurkuse على أهمية سياسة التصنيع لاحلال الواردات حيث يرى أن الدول النامية يجب أن تتخلص من تبعيتها للخارج حتى تتجنب الآثار السيئة لتقلبات السوق العالمى ويتحقق ذلك بالتوسع فى الصناعات التى تفى بحاجة السوق الداخلى على اساس استراتيجية النمو المتوازن [1] . وتقتضى هذه السياسة تدخل الدولة لحماية اقتصادياتها الوطنية من ضغوط قوى السوق العالمى ، وحتى يتسنى لها اصلاح الاختلال الهيكلى فى بنيانها الاقتصادى وتدعيم القطاع الصناعى باعتباره اكثر القطاعات فعالية فى دفع عجلة النمو الاقتصادى . وفى اطار ذلك ، اتجهت الدول النامية فيما بعد الحرب العالمية الثانية الى فرض اساليب الحماية المختلفة لتنفيذ سياساتها التصنيعية وتحقق التنمية الاقتصادية [2] .

ويرى هيرشمان Hirschman عدم صلاحية سياسة احلال الواردات حيث انها تحتاج الى النمو المتوازن فى صناعات متعددة أو مختلف القطاعات ، وهو ما يتوقف على توفير رؤوس الاموال اللازمة للتمويل

وعلى وجود سوق ملائمة لامتصاص المنتجات الصناعية الجديدة، فى حين ان الدول النامية تعانى من ضآلة مصادر التمويل وضيق نطاق السوق وبالتالي انخفاض الحافز للاستثمار [٣] .

ولقد تعددت الدراسات لتقييم تجارب التنمية والتصنيع ومدى مسئولية سياسة احلال الواردات عن النتائج المحققة . واتجهت هذه الدراسات نحو ابراز المساوىء التى ترتبت علي تطبيق سياسات الحماية المختلفة المصاحبة لهذه الاستراتيجية ، والقول بإن الحماية تؤدى الى اختلال الاسعار النسبية وبالتالى الى عدم كفاءة تخصيص الموارد على نحو من شأنه تبديد موارد البلاد .

وقد اعتبرت هذه الدراسات ان استراتيجية التصنيع لاحلال الواردات - التى اتبعتهاغالبية الدول النامية منذ الحرب العالمية الثانية - احد الاسباب الرئيسية لاختلال انماط الانتاج والتجارة الخارجية فى تلك البلاد. ذلك ان الدول النامية بصفة عامة قد تخصصت فى احلال الواردات من السلع الاستهلاكية مع تزايد اعتمادها على الدول الصناعية الكبرى لتوفير السلع الوسيطة والرأسمالية على نحو أدى فى النهاية الى تزايد تبعية الدول النامية للعالم الخارجي . علاوة على ذلك فقد أصبحت برامج التنمية شديدة الحساسية والتأثر بأية أزمات فى النقد الأجنبى ، مما أسفر بالتالى عن تعطيل للطاقات الانتاجية واختناقات اصابت الجهاز الانتاجى .

ولعل من اخطر الآثار المترتبة على المعاملة التفضيلية للقطاع الصناعى والتصنيع للسوق المحلية هى اهمال القطاع الزراعى والتصنيع لغرض التصدير فى معظم الدول النامية، مما أسفر فى حالات عديدة عن انخفاض نصيب الفرد من الناتج الزراعى ، واستيراد كميات متزايدة من المواد الغذائية . كما أدى التركيز على احلال الواردات الى اهمال قطاع التصدير حتى انكمش نصيب الصادرات الاساسية لكثير من الدول النامية فى الاسواق العالمية وانخفضت القدرة على الاستيراد وتعثرت جهود التنمية .

ولقد انتهت تلك الدراسات الى أن سياسات الحماية والتصنيع لاحلال الواردات مسئولة عن ضعف النمو فى الدول النامية . وأكدت ان الاسراع بتحقيق معدلات نمو منتظمة ورفع مستوى الكفاءة الاقتصادية يستلزم اتباع سياسات الباب المفتوح وتشجيع الصادرات ، لما يتيحه ذلك من امكانية الاستفادة من قوى السوق العالمى فى تغيير هياكلها الاقتصادية [٤] .

ولذلك تزايد اهتمام الاقتصاديين فى الآونة الأخيرة بسياسة تشجيع الصادرات ، وتركزت جهودهم فى بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادى ، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة . وقد اجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو فى الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة ، نذكر منها على سبيل المثال :

١ - أثر نمو الصادرات على الدخل القومى Michael Michaely (1977) .

٢ - أثر نمو الصادرات على الناتج من السلع غير التصديرية Peter S. Heller and Richard C. Porter (1978).

٣ - أثر نمو الصادرات على كفاءة رأس المال وامكانية التغلب على الأزمات الاقتصادية الخارجية Bela Balassa (1978), (1981)

٤ - أثر نمو الصادرات على آثار الحجم والوفورات الخارجية William G. Tyler (1981).

٥ - أثر نمو الصادرات على كفاءة تخصيص الموارد Gershon Feder (1982)

٦ - أثر نمو الصادرات على الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج Kavoussi (1984) .

وقد توصلت هذه الدراسات الى فعالية نمو الصادرات فى تحقق النمو الاقتصادي للدول النامية (٥) . وهذا القول يؤدى بنا للحديث عن التحرير الاقتصادى واتساع نطاق نشاط القطاع الخاص المصرى ، وهو ما نتناوله فى الفصل التالى :

الفصل الثاني

التحرير الاقتصادي واتساع نطاق نشاط القطاع الخاص المصري

مفهوم التحرير الاقتصادي :

يقصد بالتحرير الاقتصادى بصفة عامة ترك ادارة النشاط الاقتصادى لقوى السوق (٦) وتقليل نطاق التدخل الحكومى بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع .

والواقع ان التحرير الاقتصادى بمعناه الواسع انما ينصب على ضرورة الغاء القرار البيروقراطى ، وازالة كافة العقبات الادارية والتشريعية التى تحد من انطلاقة الانتاج فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى (٧). ويتوقف نجاح عملية التحرير الاقتصادى الشامل على مدى تبنى الادارة الاقتصادية لمجموعة من السياسات التى تستهدف تحقيق ما يلى :

أ - افساح المجال لقوى السوق لكى تمارس تأثيرها فى اصلاح الاختلالات السعرية فى اسواق السلع والخدمات ، وعناصر الانتاج والصرف الاجنبى .

ب - تقليل دور الدولة فى عملية تخصيص الموارد المتاحة بين القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادى.

جـ - افساح المجال للقطاع الخاص لكى يمارس نشاطه الاستثمارى فى اطار من الضوابط الموضوعية التى تكفل مواجهة الاتجاهات الاحتكارية وحماية المستهلك [٨].

د - ضرورة اصلاح المناخ السياسى والاجتماعى بما يكفل مشاركة جميع القوى السياسية فى صياغة وتنفيذ القوانين والقرارات المرتبطة بعملية التحرير الاقتصادى [٩] .

واذا كان مصطلح التحرير الاقتصادى قد طرح بشدة على مسرح الاحداث الاقتصادية فى الداخل والخارج خلال السنوات القليلة الماضية، فان التغيرات المتلاحقة التى حدثت فى معظم دول اوربا الشرقية قد استهدفت فى الاساس اصلاح الاطار السياسى من خلال انهاء انظمة الحكم الشمولية والاتجاه نحو تعدد الاحزاب السياسية قبل البدء فى الاجراءات الخاصة بتحرير النشاط الاقتصادى .

وفى ضوء مفهومنا لمصطلح التحرير الاقتصادى ، يصبح الحديث عن مفهوم تحرير القطاع الخارجى ، أمر لازما ، وهو ما نعرض له فيما يلى :

مفهوم تحرير القطاع الخارجي :

اذا كان تحرير النشاط الاقتصادى بصفة عامة يعنى ترك ادارة هذا النشاط لقوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومى ، والغاء القرار البيروقراطى ، وازالة كافة العقبات الادارية والتشريعية التى تحد من امكانية تقدم النشاط الاقتصادى ، فان المقصود بتحرير القطاع الخارجى باعتباره احد المكونات الهامة للنشاط الاقتصادى هو تحرير تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الاموال من والى الخارج من كافة القيود والعقبات التى وضعت على تحركات التجارة ورأس المال [١٠] .

وتتمثل القيود المفروضة على تدفقات التجارة فى الضرائب الجمركية والقيود الكمية والادارية والفنية. اما القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الاموال فانها تتمثل فى الضوابط الموضوعة على تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر والتثبيت الادارى لسعر الفائدة عند مستويات منخفضة وتقويم العملة المحلية بشكل مغالى فيه ، الى جانب القيود الاخرى المستقلة والراجعة الى ضعف مستوى الجدارة الائتمانية للدولة فى اسواق المال الدولية .

وحيث يمثل القطاع الخارجى كل من ميزان المعاملات الجارية بما فيها التحويلات ، وميزان المعاملات الرأسمالية ، فان تحرير كلا النوعين من المعاملات فى نفس الوقت قد يترتب عليه مزيدا من الاختلالات غير المرغوبة فى هيكل الاقتصاد القومى . كما ان تحرير هذين الحسابين دون الاهتمام باصلاح وتحرير جميع قطاعات النشاط الاقتصادى بما فيها القطاع المالى والنقدى ، سيترتب عليه حدوث اختلالات عديدة تؤدى بدورها الى ارتفاع التكالف الاجتماعية لعملية الاصلاح . ويشير الامر الاخير الى ان التحرير الاقتصادى يجب ان يتم بشكل تدريجى فى كافة القطاعات مع اختلاف التوقيت الزمنى لتحرير كل قطاع (١١) وفقا لاتجاه وتأثير تحرير كل قطاع على مستوى الاداء فى بقية القطاعات . ونقصد من ذلك ان التحرير الشامل فى شكل منظومة كاملة يعتبر من الامور الجوهرية لاصلاح هيكل الاقتصاد القومى ، غير أن تسلسل عمليات التحرير ينبغى ان تؤخذ فى الاعتبار لتجنب حدوث أية تناقضات أو اختلالات غير مرغوبة (١٢) .

وفى ضوء ما تقدم ، نتناول بعض معوقات التصدير التى تواجه القطاع الخاص المصرى وكيفية مواجهتها ، وهذا ما نعرضه فى الفصل القادم .

الفصل الثالث

بعض معوقات التصدير التي تواجه القطاع الخاص المصري وكيفية مواجهتها

تعتبر قضية التصدير من أولى التحديات التى تفرض نفسها على الاقتصاد المصرى خلال المرحلة القادمة ، فالتصدير أصبح ضرورة ملحة لعلاج الخلل فى الميزان التجارى والتزايد المستمر فى الواردات الضرورية ، والتى يصعب تخفيضها دون المساس بمستوى النشاط الاقتصادى أو المستوى المعيشى . وعلى الرغم من التحسن الذى طرأ على ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة الماضية ، والذى لا يرجع بالاساس الى عوامل طبيعية بقدر ما يعود الى ظروف ومتغيرات دولية واقليمية ، ومع استمرار وتزايد العجز فى الميزان التجارى ، فان التوسع فى الصادرات عموما ، وغير التقليدية منها على وجه الخصوص، يعد عنصرا اضافيا يساعد على تشكيل نواة لاستراتيجية أشمل تعمل على ازالة العوائق أمام النمو الاقتصادى . ولا يجاد وتعزيز قطاع تصديرى ديناميكى يتطلب الأمر فى المقام الأول ازالة جميع معوقات التصدير (١٣) .

فمما لا شك فيه أن هناك العديد من المعوقات المباشرة وغير المباشرة التى تصادف العملية التصديرية فى مصر سواء كان ذلك على الصعيد الخارجى أو الصعيد الداخلى . وأيضا فأن من المؤكد انه يمكن موجهتها وعلاجها ، وهو ما نعرض له فى المباحث الثلاث التالية :

المبحث الاول

معوقات التصدير علي الصعيد الخارجي

١ - اشتداد المنافسة الخارجية بعد تحرير التجارة فى ظل اتفاقية الجات وانشاء منظمة التجارة العالمية(WTO) خاصة مع سماحها بوجود معاملة تفضيلية للتكتلات الاقتصادية العملاقة .

٢ - وجود حد أدنى من الشروط الفنية والبيئية التى ينبغى توافرها فى السلعة المصدرة حيث صار التبادل الصناعى يعتمد على الالتزام بالشروط التى حددتها أوربا الموحدة فى هذا الصدد وهو ما يؤثر على احتمالات التوسع التصديرى الصناعى ، نتيجة لعدم القدرة حاليا على الالتزام بتلك الشروط .

٣ - عدم الأخذ بمفهوم الجودة الشاملة مما يجعل السلع المصرية فى وضع غير تنافسى .

٤ - فقدان الأسواق التقليدية فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى (سابقا) وتراجع اتفاقيات التجارة والدفع .

٥ - الدعم المستتر والمعلن الذى تقدمه بعض الدول لمنتجاتها بغرض المحافظة على أسواقها أو لغزو الأسواق الخارجية مثل سياسة الاغراق .

٦ - لجوء الدول المتقدمة الى اشهار سلاح الاتهام بالاغراق فى وجه السلع المحلية التى تتمتع بأسعار تنافسية (القمصان المصرية فى السوق الامريكية والمنسوجات القطنية فى الأسواق البلجيكية) .

٧ - ضعف مرونة الصادرات المصرية لتغيرات اسعار صرف الجنيه المصرى فى ظل السمات الحالية للهيكل الانتاجى .

المبحث الثاني

معوقات التصدير علي الصعيد المحلي

وعلى الرغم من الصعـوبات الخارجيـة والتى تتطلب تحديات من نوع خاص للوصول بالصادرات المصرية الى قفزات أسوة بدول شرق آسيا ، الا انه هناك معوقات ومشاكل على الصعيد الداخلى تتمثل فى :

- اعتماد المنتج المصرى على السوق الداخلية نتيجة الحماية الجمركية الأمر الذى يجعله يفضل السوق الداخلية عن التصدير ، بل أن الأمر الأكثر خطورة هو الانتاج المتعدد ، فهناك انتاج للسوق الداخلية (ذو جودة أقل) وانتاج آخر للسوق الخارجية (ذو جودة أعلى) الأمر الذى يترتب عليه صعوبة تصدير فائض الانتاج المحلى .
- عدم وجود تنسيق بين القطاع الخاص من جهة والبعثات الرسمية المختصة بعمليات ترويج الصادرات فى الخارج من جهة أخرى ، حيث لا يقدم القطاع الخاص لتلك البعثات الرسمية المعلومات المتعلقة بكل ما لديه من امكانيات تصديرية بدعوى السرية والخوف من أن يؤثر ذلك سلبا على موقفه التنافسى .
- انتشار الهواة فى مجال التصدير ، وعدم المعرفة الكاملة بالأسعار التنافسية فى الأسواق العالمية، ولا بكيفية الدخول فى الأسواق ، هذا فضلا عن تجاهل القطاعين العام والخاص للقواعد المتعارف عليها لاجراء عملية التصدير مثال ذلك (مواسم التصدير لبعض السلع والمزايا المترتبة على التصدير لأسواق معينة فى مواعيد محددة ، والمواصفات القياسية) .
- التواجد غير الفعال للتمثيل التجارى فى الخارج وعدم مشاركته فى تنظيم واقامة المعارض بالأسواق الخارجية ، ويعزى ذلك الى نقص الكوادر والخبرات الفنية المميزة كما ونوعا (يصل الأمر الى حد وجود فرد واحد فى معظم مكاتب التمثيل التجارى فى الخارج) .
- سيطرة الجهاز الرسمى والمنظور البيروقراطى على ادارة المعارض المصرية فى الخارج .
- عدم الاعتماد على دراسات تفصيلية للاسواق التى تستوعب الصادرات وخاصة الأسواق الأفريقية ودول الكومنولث ودول شرق اوربا .

- قصور شركة ضمان الصادرات فى مواجهة أعباء التأمين على الصادرات ، وعدم توافر التغطية المناسبة لعمليات اعادة التأمين ضد المخاطر التجارية وغير التجارية .

- عدم تواجد ممثلى الأجهزة التى يتحتم موافقتها على خروج البضائع للتصدير فى الموانيء على مدار الـ ٢٤ ساعة حيث لا يتم العمل حاليا بنظام الورديات المتناوبة ، فضلا عن عدم تمتعهم بالصلاحيات الكاملة لاعادة الجمارك والرسوم التى تم تحصيلها على مكونات الانتاج سواء بالنسبة للسلع المعاد تصديرها أو للسلع الوسيطة المستخدمة فى انتاج السلعة محل التصدير .

- اشتراط موافقة وزير النقل على بيع السفن المصرية ودفع القيمة بالكامل قبل تسجيلها تحت العلم المصرى .

- ارتفاع تكاليف النقل والشحن والتفريغ والتخزين والأرضيات والرسوم الادارية بالموانىء والمطارات المصرية علي كل من الصادرات والواردات بالمقارنة بمثيلتها بالأسواق العالمية نظرا لاحتكار القطاع العام لتلك الخدمات وتحديد أسعارها بشكل ادارى .

- عدم السماح للطيران العارض بنقل البضائع سريعة التلف .

- اشتراط تقديم خطاب ضمان فى نظام السماح المؤقت مما يشكل عبئا ماليا على المصدر ، وعدم الاكتفاء بخطاب التعهد بضمان المصدر نفسه .

- عدم تطبيق نظام الضريبية المستردة Tax Rebate ، بالرغم من انتهاء الرقابة الصناعية من اعداد قائمة نسب الاسترداد .

- ارتفاع الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج اللازمة لعملية التصدير الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع تكلفة المنتج وضعف قدرته التنافسية فى إسواق العالم .

- رفض مكتب التصديقات بوزارة الخارجية اعتماد توقيع الغرف التجارية المصرية للمستندات الخاصة بعمليات اعادة التصدير نظرا لأن الغرف التجارية جهة غير رسمية ، ويقتصر اعتماد وزارة الخارجية على الجهات الرسمية فقط .

- تعدد جهات الرقابة والاشراف والفحص وطول فترة الاجراءات .

المبحث الثالث

الحلول المقترحة لازالة معوقات التصدير

لا شك أن ازالة معوقات التصدير فى مصر يشكل أحد الاركان الرئيسية لصياغة استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات وتتمثل المقترحات فى هذا المجال :

- تحديد أولويات التصدير - من قبل لجان متخصصة ، خاصة فى ظل انشاء المجلس الأعلى للصادرات - فى ضوء دراسة متعمقة للأسواق التى تستوعب الصادرات المصرية وخاصة الأسواق الأفريقية.
- اعادة النظر فى الرسوم والضرائب على الصادرات المصرية .
- العمل على حل المشاكل التى تواجه الترويج للمنتج المصرى بالتنسيق بين قطاعات التمثيل التجارى ومنظمة التجارة الدولية ومركز تنمية الصادرات .
- تطوير اداء التمثيل التجارى بما يتواءم والمتغيرات العالمية الجديدة بحيث يمثل كافة قطاعات الأعمال فى مصر ، مع ربط كفاءة ادائه بحجم الصفقات التى تتحقق عن طريقه على مستوى كل دولة بالخارج .
- التخفيف من سيطرة الأجهزة الرسمية على المعارض المصرية فى الخارج ، ودعوة مؤسسات القطاع الخاص المختلفة للاشتراك فى تنظيمها ، وتشجيع تلك المؤسسات من خلال توفير المعلومات اللازمة عن طبيعة وموسمية الأسواق فى الخارج ، وفرص التمويل المتاحة داخليا وخارجيا .
- انشاء صندوق خاص لتمويل التأمين ضد مخاطر عدم السداد والرفض للسلع والمخاطر غير التجارية التى تواجه العمليات التصديرية ، وذلك لتغطية الجوانب التى لا يشملها دور شركة ضمان الصادرات فى مواجهة اعباء التأمين على الصادرات .
- الغاء خطاب الضمان المطلوب فى نظام السماح المؤقت والاكتفاء بخطاب التعهد بضمان المصدر نفسه .
- ضرورة الاسراع بتطبيق مصلحة الجمارك لنظام الضريبية المستردة Tax Rebate كوسيلة لتفادى عقبات ومشاكل نظامى الدروباك والسماح المؤقت .

- تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج ومواد التعبئة التى يتم استيرادها من الخارج للعمل على خفض تكلفة المنتج النهائي بما يدعم من قدرته التنافسية فى الأسواق الخارجية .
- اعادة النظر فى رسوم الشحن والتفريغ والأرضيات والرسوم الادارية المفروضة على عمليات التصدير بالموانىء والمطارات .
- توحيد الجهات المشرفة على العملية التصديرية ، للتنسيق بين متطلبات الجهات والوزارات المختلفة وهدف التصدير ، فضلا عن توحيد الجهات الرقابية والفحص .
- العمل بنظام الورديات الثلاث فى الموانيء ، وبدون رسوم اضافية مع اعطاء القائمين على هذا العمل الصلاحيات الكاملة لرد الجمارك والرسوم التى تم تحصيلها على السلع المعاد تصديرها.
- السماح للطيران العارض بنقل البضائع سريعة التلف (الخضروات والفاكهة واللحوم) .
- تأجيل مطالبة المصدرين بسداد الضرائب المستحقة عن العمليات التصديرية المتعثرة - مثل الصادرات التى تمت الى العراق - وذلك لحين صرف مستحقات المصدرين عن تلك العمليات ، فضلا عن اسقاط الضرائب عن العمليات التى تخفق .
- الغاء شرط موافقة وزير النقل على بيع السفن المصرية ودفع القيمة بالكامل مسبقا والتوسع فى قبول تسجيل البواخر تحت العلم المصرى بما يشجع على ملكية القطاع الخاص لها .
- تشكيل لجنة لاعادة النظر فى التجانس داخل التعريفة الجمركية ، (أى أن البند الجمركى يكون على مجموعة متجانسة من السلع) واقتراح سبل معالجة التشوهات السعرية فى التعريفة الجمركية .

خاتمة البحث

النتائـــج والتوصيـــات

أولا : النتائج :

فى ضوء ما تقدم عرضه ، فإن تنمية الصادرات قضية مصيرية، فعدم اعطاء قضية التصدير وزنها الحقيقى انما يعنى استمرار تفاقم فجوة الميزان التجارى وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد اعبائها وبالتالى اضعاف القدرة على الاستيراد وتعثر جهود التنمية .

واذا كان التصدير قضية مصيرية، يصبح اذن قيام اقتصاد تصديرى غير تقليدى من المهام الأولى

لأجهزة التخطيط ورسم السياسة. والأمر هناليس مجرد عملية اتخاذ اجراءات تنظيمية أو اتخاذ سياسات فى مجال التجارة الخارجية والنقد الأجنبى وقيام تنظيمات جديدة فى قطاع التجارة الخارجية .

ثانيا : التوصيات :

ويترتب على ذلك القول ، أن قيام اقتصاد تصديرى غير تقليدى هو فى الأساس عملية تنموية طويلة الأجل - عملية يتحدد جوهرها فى وضع استراتيجية للتنمية قادرة على احداث تغيرات هيكلية فى الاقتصاد القومى من خلال توجيه انماط الاستثمار الى الفروع والصناعات التى تتميز منتجاتها بمعدلات نمو عالية فى السوق العالمية .

على ان تحديد محتوى هذه الاستراتيجية من حيث الصناعات او النشاطات التى يمكن ان تكون محور استراتيجية التنمية الصناعية لا يعد موضوع هذه الدراسة ، ولكن يمكن وضع بعض الاعتبارات الاساسية الواجب مراعاتها (١٤).

أولا : تقوم الاستراتيجية بالضرورة على اختيار عدد محدود من الصناعات أو أوجه النشاط التى تتطلب من الدولة التركيز عليها .

ثانيا : لا يتوقف تحديد المزايا النسبية للدولة على الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وانما تلعب الخبرات المكتسبة دورا اساسيا فى تحديد هذه المزايا ، فمن أهم مقومات الاقتصاد التصديرى غير التقليدى انما تتمثل فى استناد صناعات التصدير الى قاعدة تكنولوجية متقدمه حتى تحقق تلك الصناعات مزايا نسبية مكتسبة وبحيث تصبح صادراتها تنافسية في السوق العالمية .

ولعل احد اسباب تدهور الصناعة البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية بالمقارنة بالصناعة الالمانية او اليابانية هو ان الأولى وهى مهد الثورة الصناعية قد ارتبطت بشكل اوضح بفروع انتاجية اقل تطورا من المانيا او اليابان حيث ركزتا على صناعات ذات امكانيات تكنولوجية اكثر تطورا وتداخلا فى مختلف الانشطة الصناعية (مثل الكيماويات والالكترونيات) . وهكذا فان التخطيط لاستراتيجية يشمل التصدير بعدا فنيا وتكنولوجيا لا يمكن اغفاله .

واذا كانت هناك اراء تتضمن ان صناعات التصدير غير التقليدية لا يمكن ان تكون محور استراتيجية التصدير فى بلد كمصر ولكن لابد ان تتضمن هذه الاسترتيجية نسبة عالية من الصناعات التقليدية، فانه ايضا من غير المرغوب فيه ان تستبعد كليا هذه الصناعات المتقدمة من استراتيجية التصدير فى مصر. هذا فى الوقت الذى استطاعت فيه دول جنوب شرق اسيا انتاج وتصدير الصناعات الالكترونية ، كما

تساهم اسرائيل مساهمات هامة فى الطب النووى والالكترونيات وبعض الصناعات الحربية المتقدمة.

ومن الجدير بالذكر انه اذا كانت صناعات التصدير غير التقليدية يمكن ان تكون محور استراتيجية التصدير فى مصر فان ذلك لا يعنى على الاطلاق اهمال الصادرات الصناعية التقليدية بل على العكس فان اقامة قاعدة واسعة من صناعات التصدير غير التقليدية وارساء القاعدة التكنولوجية للاقتصاد القومى يساعد على تحديث الصناعات التقليدية وخاصة صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية مما يعطيها دفعة أقوى فى مجال التصدير حيث تتزايد صعوبات تسويق منتجاتها فى الأسواق الخارجية نتيجة المنافسة المتزايدة فى السوق العالمية من جانب كثير من البلاد النامية والمتقدمه على السواء .

ثالثا : تستند استراتيجية التصدير اساسا الى اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ومن ثم زيادة القدرة التنافسية فى الاسواق الخارجية بحيث يمكن فتح اسواق تصديرية جديدة فى الدول المتقدمة ، وقد ثار فى وقت من الأوقات دعوات للتركيز على المنتجات والسلع المطلوبة فى الدول النامية باعتبارها اقل تشددا فى اعتبارات الجودة ومواصفات الانتاج ، ولا يكاد يختلف هذا المنطق عن سياسات احلال الواردات التى تعتمد على الانتاج فى ظل الحماية وبعيدا عن المنافسة . وقد اوضحت تجربة الدول الناجحة فى مجال التصدير أن هذا النجاح قد ارتبط بالقدرة على دخول اسواق الدول الاكثر تقدما . على ان هذا لا يعنى استبعاد اسواق الدول النامية على الاطلاق فهى تمثل اسواقا هامة ويجب المحافظة عليها .

وأخيراً ، ليس معنى ما تقدم ان استراتيجية التصدير التى تحقق نتائجها فى الأجل الطويل ، أى بعد عدة خطط متوسطة الاجل ، الا نوجه الاهتمام الواجب للاجراءات والسياسات التى تستهدف تنمية الصادرات فى الأجل القصير . فالواقع ان مثل تلك الاجراءات والسياسات يمكن ان تسهم اسهاما كبيرا فى تعبئة امكانيات التصدير المتاحة . ويمكن القول بأن كثيرا من الفرص المضاعة فى مجال التصدير انما يرجع الى عدم اعطاء مثل تلك الاجراءات والسياسات الاهتمام الواجب [١٥].

المراجــع

١ - ماهر ظاهر بطرس ، دور الميزانية فى تمويل الاستثمارات ، رسالة دكتوراه غير منشورة فى الحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٧٧ .

٢ - هدى مجدى السيد ، هيكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية ، رسالة دكتوراه غير منشورة فى الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١ .

٣ - ماهر ظاهر بطرس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧ .

٤ - هدى مجدى السيد ، مرج سبق ذكره ، ص ٢ - ٤ .

٥ - انظر فى ذلك :

- Michael Michaely, Exports and growth: An empirical investigation, Journal of Development Economics, March 1977, pp. 49 - 53.

- Bela Balassa, exports and economic growth: Further evidence, Journal of Development Economics, June 1978, pp. 181 - 189.

- Peter S. Heller and Richard C. Porter, exports and growth: An empirical re-ivestigation, Journal of Development Economics, June 1978, pp. 191 - 193.

- William G. Tyler, growth and export expansion in developing countries: Some empirical evidence, Journal of Development Economics, August 1981, pp. 121 - 130.

- Gershon Feder, On exports and economic growth, Journal of Development Economics, feb./April 1983, pp. 59 - 63.

- Bela Balassa, exports, Policy choices and economic growth in developing countries after the 1973 oil shock, Journal of Development Economics Mau- June 1985, pp. 23 - 35.

٦ - د. هناء خير الدين : «مفهوم التحرير الاقتصادى "، ورقة مقدمه الى الحلقة النقاشية عن تحرير الاقتصاد المصرى ، مركز البحث الدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة القاهرة ، ١١ - ١٣ مايو ١٩١١، ص (٤) .

٧ - د. مصطفى السعيد : «تحرير الاقتصاد المصرى ، مضمونه ، واولويات ، وضوابطه » ورقة مقدمه الى الحلقة النقاشية عن تحرير الاقتصاد المصرى ، مركز البحوث والدراسات ، مرجع سبق ذكره ، ص (٢) .

٨ - د. هناء خير الدين : «مفهوم التحرير ...«مرجع سبق ذكره ، ص (٧ - ٨) .

٩ - د. امانى قنديل : «المتطلبات السياسية لنجاح سياسة التحرير الاقتصادى» ، ورقة مقدمه الي الحلقة النقاشية عن تحرير الاقتصاد المصرى ، مركز البحوث والدراسات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (٧-١٤).

١٠ - د. ابو بكر متولى : «الاقتصاد الخارجى، نظرة تحليلية» ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ١٩٨١ ، ص (٢) .

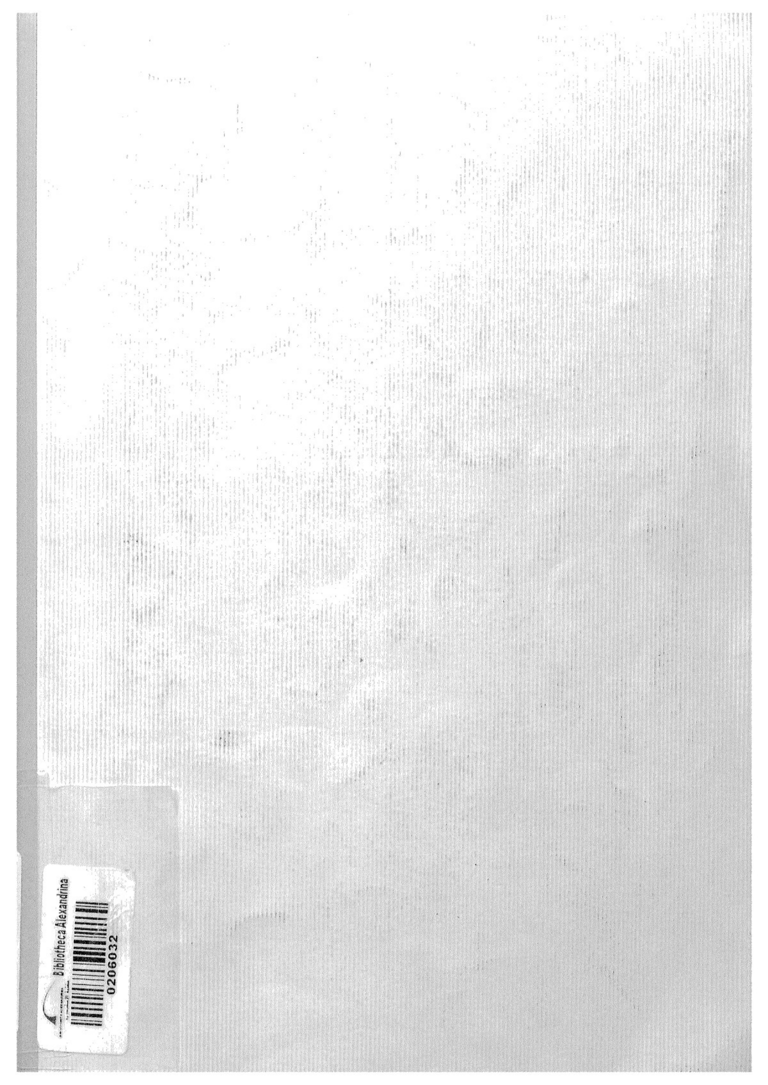
١١ - Juka Kahkonen: "Liberalization Policies and Welfare in a- Financially Repressed Economy", I.M.F., staff papers, Vol, (34), p. (533).

١٢ - سباستيان ادواردز : «تسلسل تحرير الاقتصاد فى البلدان النامية» ، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٨٧ ، مجلد (٢٤) ، عدد (١) ، ص (٢٦ - ٢٩) .

١٣ - البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية - تصدرها ادارة البحوث ، العدد الاول - المجلد التاسع والاربعون - ١٩٩٦ - ص ٥ -١١ .

١٤ - البنك المصرى لتنمية الصادرات - واستراتيجية التصدير - ١٩٨٦ ، ص ٤٧ - ٥٢ .

١٥ - د. الفونس عزيز : التصدير قضية مصيرية - المؤتمر القومى للتصدير ، لجنة بحوث السياسات والتشريعات مركز تنمية الصادرات المصرية ، ١٦ ابريل ١٩٨٥ ، ص ٨ - ١١ .


Bibliotheca Alexandrina
0206032